دور محاسبة القيمة العادلة كأساس للقياس والافصاح المحاسبي في تحقيق جودة المعلومة المالية

The role of fair value accounting as a basis for measurement and accounting disclosure in achieving the quality of financial information

أحمد الصالح سباع(*) & **أنيس هزلة**(**) & **محمد الهادي ضيف الله**(***)

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي – الجزائر

ملخص :

هدفت الدراسة إلى معرفة دور محاسبة القيمة العادلة كأساس للقياس والافصاح المحاسبي في تحقيق جودة المعلومة المالية، وذلك من خلال توفرها على مجموعة من الخصائص التي تساعد مستخدمي تلك المعلومات المالية في عملية اتخاذ القرارات، وخلصت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن محاسبة القيمة العادلة تساهم في تحسين جودة المعلومات المالية،لكن ترجمته على أرض الواقع لم يرى هذا الأسلوب التطبيق الكلي في ظل غياب مؤشرات لتحديده بشكل موضوعي ودقيق، ويبقى قياسه محل اجتهاد شخصي وهو ما قد يفقد المعلومات المالية جودتها خاصة في ظل تحيز القياس المحاسبي

الكلمات المفتاح : القياس المحاسبي، الافصاح المحاسبي، محاسبة القيمة العادلة، جودة المعلومات المالية.

تصنيف JEL : M41.

Abstract :

The objective of the study is to know the role of fair value accounting as a basis for accounting measurement and disclosure in achieving the quality of financial information by providing a set of characteristics that assist users of these financial statements in decision making. The study concluded that fair value accounting contributes to improving the quality of financial information. Financial information, but translated on the ground did not see this method of total application in the absence of indicators to identify it objectively and accurately, and remains a measure of personal judgment, which may lose financial data quality, especially under the bias accounting measurement.

Keywords: Accounting measurement, accounting disclosure, fair value accounting, quality of financial information.

Jel Classification Codes: M41.

eMail : (*) : sebaa-ahmedsalah@univ-eloued.dz **& (**) :** hezla-anis@univ-eloued.dz **& (***) :** difmh2008@hotmail.fr

I- تمهيد :

يكمن الهدف الرئيس للمحاسبة المالية في تقديم المعلومات اللازمة والمفيدة لمستخدمي القوائم المالية، بخاصة المستثمرين والدائنين الحاليين والمتوقعين لاتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة،ولقد عانى علم المحاسبة على مر السنوات الطويلة الماضية مشكلتي القياس والتقييم، وعلى الرغم من التطوير والتحديث المستمرين في وضع المعالجات المحاسبية وتعديلها لمواكبة التطورات الاقتصادية والتكنولوجية والمعلوماتية لتحقيق أهداف مستخدمي القوائم المالية.

ولكن في ظل عيوب التكلفة التاريخية ومحدداتها وعدم قدرتها على عكس الواقع الحالي للكيان وكذلك في ظل التطورات الاقتصادية والمعلوماتية أظهر مفهوم التكلفة الجارية في بداية السبعينات حيث تم وضع اكثر من مقياس لهذا المفهوم مثل سعر الشراء وسعر البيع والتكلفة الاستبدالية...الخ، الا ان هذا المفهوم لم يؤخذ به لفترة طويلة نتيجة كثرة الانتقادات وعدم الاتفاق على مقياس وموحد وثابت للقيمة للتعبير عن هذا المفهوم.

وبقيت مشكلة تحديد القيمة للبنود المالية الهاجس الاساسي للمفكرين والباحثين والهيئات المحاسبية في دول العالم كافة، واستمر الاعتماد على معالجة العمليات المحاسبية على اساس التكلفة التاريخية خلال هذه الفترة، على الرغم من الانتقادات العديدة التي وجهت لها، واهمها ان التكلفة التاريخية لا تقيس القيمة الاقتصادية للكيان وتؤدي الى تضليل مستخدمي القوائم المالية، وانها تعبر عن الماضي ولا تستطيع قياس الحاضر او التنبؤ للمستقبل، وكذلك استمر التفكير في محاولة وضع حلول لهذه العيوب ومحاولة الوصول الى بيانات ومحاولة الوصول الى قيمة اكثر تعبيرا وتمثيلا وقياسا، تحقق اهداف المحاسبة المالية المتمثلة في تقديم بيانات مالية تعطي صورة صادقة وعادلة عن الوضع المالي واداء الكيان، وتمكن مستخدمي هذه المعلومات من اتخاذ القرارات الاقتصادية بشكل كفؤ ورشيد، ومن تحديد مدى التدفقات النقدية المستقبلية وتوقيتها وقيمتها، والتي لم تستطع المحاسبة التقليدية على اساس التكلفة التاريخية تحقيقها بالصورة المطلوبة.

ونتيجة لذلك فقد بدأ الفكر المحاسبي ومن خلال الهيئات المختصة بوضع الاسس والمفاهيم والمبادئ المحاسبية وتعديلها ومن ضمنها مجلس معايير المحاسبة الدولية يتجه وبشكل تدريجي الى البحث عن طرق قياس اخرى تغطي عيوب التكلفة التاريخية في التعامل مع المستحدثات الجديدة، وبدأت هذه المحاولات من خلال بعض قواعد الافصاح الاختيارية التي تشجع على الافصاح عن القيمة السوقية لبعض الادوات المالية ثم فرض الافصاح عن هذه المعلومات في فترة لاحقة، الى ان تم اخيرا التحول الى استخدام مفهوم القيمة العادلة والذي اصبح مقياسا هاما يطبق في المعالجات المحاسبية للعديد من البنود المالية (سواء من حيث الاعتراف او الافصاح) مع توقع استمرار هذا المنهج مستقبلا، وقد بدا ذلك واضحا خلال السنوات الماضية، حيث اظهرت معايير المحاسبة الدولية الاخيرة وتعديلات المعايير القائمة على هذا التوجه بوضوح كما في المعيار المحاسبي الدولي رقم 32 حول العرض والافصاح للادوات المالية، والمعيار رقم 36 حول انخفاض قيمة الموجودات،

والمعيار رقم 39 حول الاعتراف والقياس للادوات المالية، والمعيار رقم 40 حول الاستثمارات العقارية، والمعيار رقم 41 المحاسبة الزراعية بالاضافة الى معايير الابلاغ المالي الدولي كالمعيار رقم 13 حول قياس القيمة العادلة، بالاضافة الى تعديلات واضافات في العديد من المعايير الاخرى.

1- اشكالية الدراسة: وبناءا على ما سبق يمكن طرح الاشكالية الرئيسية التالية للدراسة:

ما دور محاسبة القيمة العادلة كأساس للقياس والافصاح المحاسبي في تحقيق جودة المعلومة المالية؟

2- فرضيات الدراسة: وتتفرع هاته الإشكالية الى الاشكاليات الجزئية التالية:

- ما المقصود بالقياس والافصاح والمحاسبي؟
- ما هي محاسبة القيمة العادلة؟
- كيف تساهم محاسبة القيمة العادلة في تحقيق جودة المعلومة المالية؟

3- أهداف الدراسة: يهدف هذا البحث الى تحقيق مجموعة من الأهداف التي يمكن بلوغها من خلال محاولة معالجة الاشكالية المطروحة ونذكر منها مايلي:

-تحديد أبعاد مشكلة التنوع في الممارسات المحاسبية المتبعة على المستوى الدولي ومن ثمة تحليل وتقييم انعكاساتها على المعلومات المالية المنشورة؛

-فهم فلسفة ومضمون وخصائص المعايير المحاسبية الدولية؛

-إبراز الدور الذي تلعبه المعايير الدولية في تحسين جودة المعلومة المالية؛

-معرفة أهمية المعلومات المالية المنشورة بالنسبة لمختلف فئات مستعملي القوائم الدالية؛

-إيضا حدود وطبيعة المحتوى المعلوماتي للمعلومات المالية المنشورة وفقا للمعايير المحاسبية الدولية.

4- أهمية الدراسة: تنبع اهمية هذا البحث من أهمية المعلومات المالية في اتخاذ القرار من قبل الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة من مستثمرين، دائنين، مسيرين، جهات حكومية فاتخاذ قرارات ملائمة تحتاج لمعلومات ذات مصداقية تعكس واقع المؤسسة وتلبي احتياجات الاطراف المختلفة.

II- القياس والافصاح في الفكر المحاسبي:

يعتبر القياس والافصاح المحاسبي من أهم وظائف المحاسبة المالية، واحد الفروض الاساسية والعلمية للمحاسبة، وذلك نظرا لأهميتهما في عملية التوافق المحاسبي على المستوى الدولي، كون القياس يقوم على تحديد القيم المتعلقة بكل بند من بنود القوائم المالية وكيفية عرضها في القوائم المالية بمعلومات ذات مصداقية وشفافية،أما الافصاح فيقوم على شمول التقارير المالية على جميع المعلومات مع توفير الوضوح المناسب.

1 - القياس المحاسبي: عُرِّف القياس بأنَّه" تحديد القيم النقدية للعناصر التي تظهر بها في القوائم المالية والتي ستظهر بها في قائمة المركز المالي وقائمة الدخل ويتضمن ذلك اختيار أساس محدد للقياس"[1].

كماعُرِّف بأنَّه "تحديد المبلغ المسجل لأصل أو التزام في المركز المالي، وما إذا كان ينبغي شمل الأرباح والخسائر من الأصول والالتزامات في حسابات الربح أو الخسارة أو الاعتراف بها مباشرة في حقوق الملكية"[2].

1.1- أسس القياس المحاسبي:

-**التكلفة التاريخية:** تسجل الأصول بالمبلغ النقدي الذي دفع أو ما يعادله أو بالقيمة العادلة للمقابل الذي أعطى في تاريخ الحصول عليها، وتسجل الالتزامات بمبلغ المتحصلات المستلمة مقابلا لدين أو في بعض الظروف بمبلغ النقد أو مايعادل النقد المتوقع أن يدفع لسداد الالتزامات ضمن السياق العادي للنشاط، وتمثل المبلغ الذي نشأ أصلاً من عملية تبادلية حرة تمت بين طرفين مستقلين ويؤيدهم ستند ذو حجية قانونية، وهو ما يعبر عنه محاسبيا بالدليل الموضوعي[3].

- **التكلفة الجارية:** تسجل الأصول بمبلغ النقد أو مايعادل النقد الذي يفترض دفعه للحصول على نفس الأصل أو مايماثله في الوقت الحاضر، وتسجل الالتزامات بالمبلغ غير المخصوم من النقد أومايعادل النقد المطلوب لسداد الدين في الوقت الحاضر[4].

-**القيمةالحالية :** تسجل الأصول بالقيمة الحالية المخصومة لصافي التدفقات النقدية المستقبلية التي من المتوقع أن يولده الأصل ضمن السياق العادي للنشاط، وتسجل الالتزامات بالقيمة الحالية المخصومة لصافي التدفقات النقدية الخارجة المستقبلية التي من المتوقع أن يحتاج إليها لسداد الالتزامات ضمن السياق العادي للنشاط[5].

-**القيمةالعادلة:** المبلغ الذي يمكن به مبادلة الأصل أو تسوية الالتزام بين أطراف مطلعة وراغبة في معاملة على أساس تجاري وفي سوق نشط[6].

1-2- مشاكل وانتقادات القياس المحاسبي: تتمثل مشاكل وانتقادات القياس المحاسبي في[7]:

- تعدد وتنوع بدائل القياس في الفكر المحاسبي وغياب معايير الاختيار بينها؛
- اعتماده على نموذج التكلفة التاريخية كنموذج أساس يفي قياس الأحداث والعمليات الاقتصادية، وجعل أساليب القياس الأخرى بديلة على الرغم من جدواها وفائدتها،وهذا يؤدي إلى قياس غيرسليم وجعل نتائج أعمال الوحدة المحاسبية ومركزها المالي غير معبران عن الواقع الفعلي؛
- الافتقار لوظائف المراجعة الشاملة، نتيجة لتركيز عملا لمراجعين على التأكد من سلامة السجلات المحاسبية والعرض السليم لبنود القوائم المالية؛
- الصعوبة في استمرارية تطبيق بعض الفروض والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها في العديد من الأحيان، باعتبار أن تطبيقها أحيانا قد تكون عديمة الفائدة؛[8]
- عدم كفاءة وفاعلية النظم المحاسبية المطبقة في الوحدات الاقتصادية والتي تؤثر بدورها على نتائج القياس المحاسبي؛[9]

2 - **الافصاح المحاسبي:** عُرف بأنّه، الكشف عن ما يمكن إخفاؤه من المعلومات المهمة سواء كان الإخفاء عن طريق الإيجاز في العرض أو عن طريق إخفاء معلومات جوهرية لايوفرها القياس المحاسبي التقليدي، مما قد يؤدي إلى تضليل مستخدمي المعلومات المحاسبية[10].

وعُرف بأنّه، عملية إظهار المعلومات المالية سواء كانت كمية أو وصفية في القوائم المالية أو في الهوامش والملاحظات والجداول المكملة في الوقت المناسب مما يجعلا لقوائم المالية غير مضللة وملاءمة لمستخدميها من الأطراف الخارجية والتي ليس لها سلطة الاطلاع على الدفاتر والسجلات الموحدة[11].

1.2 - **شروط الإفصاح المحاسبي:** تتمثل شروط الإفصاح المحاسبي في[12]:

- أن تكون القوائم المالية المنشورة واضحة ومفهومة من قبل مستخدميها وفي الوقت المناسب حتى لا تفقد فائدتها؛
- أن يكون الإفصاح عن المعلومات المحاسبية موجها لكافة الفئات دون تمييز؛
- أن تكون الفائدة المتوقعة من الإفصاح أكبر من تكلفتها؛
- تقليل الفجوة بين مستخدمي القوائم المالية ومعديها،حيث أن الإفصاح يساعد على ترشيد القرارات؛
- أن يضيف الإفصاح تغيير على قرار مستخدم المعلومات، بمساعدته للوصول إلى القرار الأمثل.

2.2 - **أهداف الإفصاح المحاسبي:** تتمثل أهداف الإفصاح المحاسبي في[13]:

- وصف العناصر المعترف بها وتقديم المقاييس ذات العلاقة بهذه العناصر بخلاف المقاييس المستخدمة في القوائم المالية مثل تقدير القيمة العادلة لقائمة المركز المالي؛
- وصف العناصر غير المعترف بها وتقديم مقاييس مفيدة لهذه العناصر مثل مبلغ الضرائب المؤجل غير المعترف به ووصف للضمانات التي على المنشأة مقابل الديون؛
- توفير معلومات لمساعدة المستثمرين والدائنين لتقييم المخاطر والاحتمالات للعناصر المعترف بها وغير المعترف بها؛
- تقديم المعلومات المهمة التي تسمح لمستخدمي القوائم المالية بعمل المقارنات بين السنوات المختلفة؛
- تقديم معلومات عن التدفقات النقدية الداخلة والخارجة المستقبلية؛
- مساعدة المستثمرين لتقييم العائد على استثماراتهم؛
- تقديم معلومات مفيدة للمستثمرين تساعدهم في ترشيد اتخاذ القرارات الاقتصادية، تقديم معلومات للمقرضين والعملاء والموظفين، وازالة الغموض وتجنب التضليل في عرض المعلومات المالية المحاسبية، ومساعدة متخذي القرارات على صنع قرارات سليمة مبنية على معلومات دقيقة وخاصة الاستثمارات.

3.2- معوقات الإفصاح المحاسبي: تتمثل معوقات الإفصاح المحاسبي في[14]:

- تساعد المنافسين في الحصول على المعلومات الخاصة بالشركة، وهذا قد يضر بمصلحتها؛
- يؤدي إلى تحسبن المناخ التفاوضي مع الاتحادات العمالية مما يزيد التكاليف المترتبة على الشركة؛
- عدم قدرة مستخدمي المعلومات المحاسبية على فهم واستعمال كثير من المعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها؛
- وجود مصادر بديلة تزود متخذي القرارات بالمعلومات اللازمة بتكلفة أقل من قيام الإدارة بنشرها في التقارير المالية الدورية؛
- عدم إلمام المنشآت بلاحتياجات المختلفة لفئات مستخدمي المعلومات المالية من المعلومات[15].

III- محاسبة القيمة العادلة كأسلوب قياس وعرض بديل:

مرت المحاسبة بصعوبات كبيرة في سبيل اختيار الأساس المناسب للقياس المحاسبي، لاختيار الطريقة الأكثر ملاءمة في توفير المصداقية للمعلومات المحاسبية تلبية لاحتياجات مستخدمي هذه المعلومات لتساعدهم في اتخاذ القرارات الرشيدة، وتتمثل هذه الصعوبات في اختيار الطريقة المناسبة في إظهار المعلومات بشكل أفضل من بين عدد من طرق القياس المحاسبي التي يؤدي إتباعها إلى نتائج مختلفة للعناصر المحاسبية في القوائم المالية، وبالتالي اختلاف القرارات المتخذة من قبل المستخدمين باختلاف الطريقة المستخدمة.

1- أسباب ومبررات الانتقال من التكلفة التاريخية إلى القيمة العادلة:

تعتبر النظرية المحاسبية أن مبدأ التكلفة التاريخية من أهم المبادئ التي يعتمد عليها النموذج المحاسبي المعاصر كأساس لتقويم الأصول والخصوم، كونه يوفر درجة كبيرة من الموضوعية في القياس حيث تكون الأرقام قابلة للمقارنة وتسهل عملية التحقق بدقة، نظراً لاعتماده على وقائع حدثت بالفعل ومبررة بالمستندات وغير معرضة للاختلافات في التقدير والحكم الشخصي, وسهلت التحقق منها، باعتبارها تقاس بما دفع مقابلها من مبالغ نقدية أو ما يعادلها في وقت حدوثها، وبالتالي إعطاء درجة عالية لموثوقية المعلومات المحاسبية[16].

وبالرغم من تلك المبررات إلا أن مبدأ التكلفة التاريخية، أثار جدلا حول محدودية فائدة استخدام القوائم والتقارير المالية الناتجة عنه، خصوصا الانتقاد بعدم ملائمة المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات، ويقصد بذلك حالات التضخم حيث إن القيم التاريخية تصبح غير واقعية وبالتالي لا تمثل القوائم المالية المركز المالي الحقيقي للمؤسسات الاقتصادية، فضلاً عن صعوبة المقارنة بين المراكز المالية خلال فترات محاسبية متتالية خاصة مع تغير الظروف الاقتصادية التي تتسم بالحركة الديناميكية المتغيرة والمتقلبة بشكل مستمر، وتغير القوة الشرائية لوحدة النقد[17].

وبعد تزايد انتقادات مستخدمي البيانات والمعلومات المالية لمبدأ التكلفة التاريخية وضعف ثقتهم في المعلومات المالية المعدة على أساسه، ونتيجة المحاولات الفاشلة لاعتماد محاسبة تغير الأسعار المستندة على التكلفة الحالية أو تكلفة الاستبدال، اتجه واضعو المعايير المحاسبية نحو محاسبة القيمة العادلة، وهو ما تبناه مجلس معايير المحاسبة الأمريكية، وأصدر العديد من المعايير حول اعتماده (المعيارين (115) و (133))، كما تبناه أيضا مجلس معايير المحاسبة الدولية سنة 1999، واصدر حوله معيارين عن القيمة العادلة للأدوات المالية وهما IAS 32 -39، ومن هنا اتفق المجلسان– في اطار جهودهما لتوحيد معايير المحاسبة- على اصدرا معيار نهائي بشأن ذلك، فأصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية المعيار رقم 07 (الأدوات المالية: الإفصاح)، أما مجلس معايير المحاسبة فأصدر المعيار رقم (157) الذي أسس لتعريف مشترك للقيمة العادلة، ثم اصدر المعيار رقم (159) الذي وسع قدرة الشركات على اختيار القيمة العادلة كما لو أنها أساس لقياس اصول والتزامات مالية محددة.[18]

2- مفهوم القيمة العادلة في الفكر المحاسبي ومعايير المحاسبة الدولية:

إن عبارة القيمة العادلة " Fair value" جاءت لمواجهة القصور في التكلفة التاريخية التي لم تستطع التعبير عن المركز المالي للوحدة بشكل يمكن الوثوق فيه، كما يجدر الإشارة هنا أن المصطلح المستعمل للقيمة العادلة من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية " IASB" هو أساساً القيمة السوقية العادلة "Fair market value".

لقد تعددت التعريفات الصادرة لمفهوم القيمة العادلة فقد عرفتها المعايير المحاسبية الدولية بأنها "المبلغ المتفق عليه بين البائع والمشترى لتبادل سلعة ما، مع اطلاع تام على السوق، دون وجود ظروف خاصة بأحد الطرفين تؤثر على عملية البيع"[19] .

كما عرفها " FASB" بأنها المبلغ الذي تقبله أطراف ذو معرفة ولديهم رغبة لمبادلة أصل أو تسوية التزام في عمليات لا تشمل أطراف ذات العلاقة [20].كما يعرفها البعض الآخر بأنها "السعر الذي يتم من خلاله انتقال ملكية من بائع راغب في البيع ومشترى راغب في الشراء" [21]. فقد عرفها المعيار المحاسبي رقم " 107" الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الأمريكي عام 1991 والخاص بالإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية بأنها "القيمة الجارية التي يمكن على أساسها تبادل الأدوات المالية بين مختلف الأطراف" [22].ويشير البعض إلى أن هذا المعيار يعتبر تحولاً قوياً اتجاه استخدام القيمة العادلة فهو أول معيار يُظهر مصطلح القيمة العادلة ضمن عنوان المعيار.
بالإضافة إلى ذلك فقد أظهر أيضاً المعيار رقم " 115" لعام " 1993" في الملحق " A" والخاص بالأدوات المالية لفظ القيمة العادلة عوضاً عن القيمة السوقية.

ويعتبر المعيار الأمريكي رقم " 157" والخاص بقياس القيمة العادلة والصادر في سبتمبر "2006"وبدء سريانه في نوفمبر " 2007" أهم معايير تعمل على تطبيق القيمة العادلة، فقد عرفها بأنها "ذلك السعر الذي يتسلمه البائع عند بيع أحد الأصول أو يدفعه عند تحويله لأحد الالتزامات

في عملية منتظمة بين شركاء السوق في تاريخ القياس"، ويتضح من التعريف بأن المقصود بالقيمة العادلة هي القيمة السوقية العادلة "Fair Market Value "FMV"، فالتعريف كما يرى البعض [23] يقصد السعر الذي سيسلم نظير بيع أصل أو السعر الذي سيدفع نظير تحويل التزام وليس سعر الاستحواذ "Acquire" على الأصل أو المستلم نظير التزام.

أما بالنسبة لمعايير المحاسبة الدولية فقد عرفت القيمة العادلة في عدد من المعايير، مثل المعيار رقم " 32" الخاص بإفصاح وعرض الأدوات المالية، والمعيار رقم " 36" الخاص باضمحلال قيمة الأصول، وكذلك المعيار رقم "39" الخاص الأدوات المالية: الاعتراف والقياس، والمعيار رقم " 40" الاستثمار العقاري " Investment property" والإفصاحات المتعلقة بها، وكذلك المعيار الدولي رقم "41" والخاص بقياس والافصاح عن الأنشطة الزراعية،وجميعها حددت بأن القيمة العادلة هي المبلغ الذي يمكن أن تتم مبادلة الأصل أو سداد الالتزام به، ويكون ذلك بين أطراف مطلعة وراغبة، وأنها تتحدد بتاريخ معين، وتبعاً لتغير أحوال الأسواق من وقت إلى آخر.

ويمكن الإشارة إلى أن التعريف الوارد في معايير المحاسبة الدولية قد يختلف عن نظيرتها في معايير المحاسبة الأمريكية وبخاصة معيار رقم "157" وذلك في عدة نقاط منها[24]:

- الاختلاف في تحديد السعر الخاص بالقيمة العادلة في المعايير الأمريكية، وهو سعر التخلي، أما الدولية لم يحدد ذلك؛
- الاختلاف من حيث ضرورة وجود سوق، فالمعايير الأمريكية تنص على ضرورة وجود سوق سواء كان نشط أو غير ذلك أما المعايير الدولية فلم تشترط وجود سوق بل اشترطت وجود معرفة والرغبة في إجراء التعامل.

3 -أهمية القيمة العادلة في الفكر المحاسبي: تتمثل أهمية القيمة العادلة كأساس للقياس والإفصاح المحاسبي في[25]:

- استخدامها يكون أكثر دقة وملاءمة وموثوقية من نموذج التكلفة التاريخية، لأنها تقيس مدى قدرة المنشآت على التخصيص الأمثل لمواردها والمحافظة عليها؛
- تعكس التغيرات في الحالة المالية للمنشآت والناتجة عن التقلبات في معدلات الفوائد وأسعار الصرف وأثرها على أسعار الأسهم، وتوضيح مقدار التغيرات في عوائد الأسهم المرتبطة بها؛
- تقلل من مشكلة المكاسب الوهمية للأصول المالية ذات الجودة المرتفعة والتي تعتبرها المنشآت مكاسب حقيقية، بينما تحتفظ بالأصول المالية ذات الجودة المنخفضة لتجنب خسائر محققة؛
- تحسن جودة ودقة المعلومات المتعلقة بحقوق الملكية الواردة بالقوائم والتقارير المالية المنشورة؛
- تساعد المستثمرين على أداء استراتيجيات المنشآت في إدارة استثماراتهم المالية، وخاصة فيما يتعلق بقيم وتوقيت ودرجة التأكد الخاصة بصافي التدفقات المستقبلية؛

- أصبح الاقتصاد أكثر حركة نسبة لتطور السوق، وبالتالي يصعب التنبؤ بظروفها المستقبلية، مما أدى إلى زيادة رغبة المستثمرين لمعرفة الثروة الحالية الكامنة في الموجودات الخاصة بالشركات التي تم الاستثمار فيها، وبالتالي فإن ذلك مدعاة لتطبيق القيمة العادلة؛

- انهيار كبرى الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا في بداية القرن الحادي والعشرين بسبب تقييم أصولها الذي لم يأخذ بمفهوم القيمة العادلة، بالإضافة إلى عوامل أخرى متعلقة بالإفصاح والشفافية، وقد أدى ذلك إلى انتقاد مهنة المحاسبة وواضعي المعايير المحاسبية؛

- وضع العديد من القوانين والتشريعات في الولايات المتحدة الأمريكية تتعلق بعضها بالحوكمة والبعض الآخر بتنظيم أسواق الأوراق المالية وغيرها، تدعو إلى دراسة وتطبيق معيار القيمة العادلة؛

- تعتبر أكثر ملاءمة وصلة لكل من المستثمرين والمقرضين، لأنها تظهر بشكل أفضل الوضع المالي الحاضر للمنشأة وتسهل تقييم أدائها الماضي والتوقعات المستقبلية.

4-أسس القيمة العادلة في القياس والإعتراف والإفصاح: يتطلب تطبيق القيمة العادلة في القياس والإعتراف والإفصاح الإلتزام بالأسس التالية[26]:

- القياس والإعتراف والإفصاح الكامل والدقيق في الوقت المناسب عن المعلومات المالية ونتائج الأعمال والمعلومات الأخرى اللازمة للمستثمر لاتخاذ قراره؛

- يحصل حملة الأوراق المالية على معاملة عادلة ومتساوية، وخاصة فيما يتعلق بالحق في الحصول على البيانات والمعلومات، حتى لا تستغل المعلومات المحاسبية لمصلحة فئة دون أخرى؛

- تعد المعلومات المالية طبقا لمعايير المحاسبة الدولية الصادرة عن لجنة المعايير المحاسبية الدولية.

- تراجع المعلومات المالية طبقا لمعايير المراجعة الدولية الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين؛

- تعبر المعلومات بصدق عن الظواهر التي يفترض أن تعبر عنها؛

- تكون المعلومات قابلة للإثبات ويمكن التحقق من سلامتها.

5- الطرق المستخدمة في عرض وتمثيل القيمة العادلة: تتمثل الطرق المستخدمة في عرض وتمثيل القيمة العادلة في[27]:

- **تكلفة الاستبدال**: عُرِّفت بأنَّها، ذلك القدر من النقدية أو ما يعادلها الذي يمكن أن تتحملها المنشأة لو قامت بإعادة شراء ما تمتلكه من أصول في الوقت الحالي، أو ما يمكن أن تتوفر للمنشأة من نقدية أو ما يعادلها عند تحملها بإلتزام من الإلتزامات في الوقت الحالي، كما عُرِّفت بأنَّها، تكلفة الحصول على أصلمشابه سواء كان جديدا أو قديما أو أصل مكافئ من حيث الطاقة أو إمكانية الخدمة.

- **القيمة السوقية الجارية:** عُرِّفت بأنَّها، ذلك العدد من النقدية أو ما يعادلها من النقد المعادل (إستثمارات قصيرة الأجل عالية السيولة وقابلة للتحول بسهولة لمبالغ معلومة من النقد وليست عرضة لمخاطر التغير في القيمة العادلة) التي يمكن أن تحصل عليها المنشأة لو أنها قامت ببيع ما هو متوفر لديها من موجودات في الوقت الحالي، وأن تعكس هذه القيمة ظروف السوق السائدة وقت التغيير، مما يوفر إمكانية المقارنة بين قيمة الموجودات التي تم إقتناؤها والحصول عليها في أوقات مختلفة، حيث يتم تقييم جميع الأصول على قيمتها البيعية المتوقعة التي يمكن الحصول عليها عند بيعها إذا اختارت المنشأة التخلص منها في ظل ظروف عادية وليست تصفية، وقد عُرِّفت بأنَّها، مبلغ من النقد أو النقد المعادل الذي يجب دفعه إذا تم حاليا إمتلاك أصل بنفس المبلغ أو ما يعادله أو هو المبلغ النقدي أو ما يعادله لتسوية إلتزام جاري[28].
- **صافي القيمة الحالية القابلة للتحقق:** تمثل النقدية الصافية التي ينتظر الحصول عليها أو سدادها بعد خصم التكاليف اللازمة لتحويل أحد الموجودات أو المطلوبات إلى نقدية، كما تمثل صافي سعر البيع الجاري للأصل، ويمكن التعبير عنها بالصيغة التالية[29]:

سعر البيع المقدر أثناء سير العمل – (التكاليف المقدرة للإنجاز + التكاليف المقدرة لإنجاز البيع)

- **القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة**: تقوم على تقدير التدفقات المستقبلية حسب الفترات الزمنية باستخدام معدل الخصم المناسب، وتعتبر الأساس في إثبات عناصر البنود المدينة والدائنة طويلة الأجل، باستخدام معامل الخصم الذي يمثل معدل الفائدة في تاريخ القياس الذي يشير إليه الاقتصاديون بتكلفة الفرصة البديلة[30].

IV- مساهمة محاسبة القيمة العادلة في تحقيق جودة المعلومات المالية:

إن الهدف الأساسي للتقارير المالية هو توفير معلومات ذات جودة عالية تتعلق بالوحدات الاقتصادية وبشكل أساسي ذات طبيعة مالية تفيد في صنع القرارات، وأن توفير معلومات ذات جودة عالية تعتبر عملية مهمة لتأثيرها في أصحاب راس المال والمستخدمين الآخرين لهذه المعلومات، ولكن هنالك صعوبة في كيفية تفعيل وقياس هذه الجودة.

1- تعريف جودة المعلومات المحاسبية: عُرِّفت بأنَّها، الخصائص التي تتسم بها المعلومات المحاسبية وتكون ذات فائدة كبيرة للمسئولين عند إعداد التقارير والقوائم المالية[31].

وعُرِّفت بأنَّها، توافر مجموعة من الخصائص المحاسبية الرئيسة التي تتسم بها المعلومات المحاسبية في إطار نظام محاسبي متكامل، ومن ثم الوصول إلى بيانات مالية موثوقة ومفيدة وخالية من الأخطاء بسبب الغش والتحريف والتضليل[32].

2- الخصائص النوعية للمعلومات المالية[33]:

1.2- القابلية للفهم: إن مستوى فهم ادراك المستخدم يعد عاملا أساسيا للاستفادة من المعلومات في اتخاذ القرار، فحتى لو توفرت في المعلومة المالية الصفات الأساسية والثانوية، من ملاءمة

وموثوقية وقابلية للمقارنة، فلن يستفيد المستخدمون منها ما لم تتوفر فيهم خصائص تساعدهم على فهمها. وعليه فان قابلية المعلومات للفهم لا تعتمد على الخصائص المتعلقة بذات المعلومات فقط، بل تعتمد أيضا على خصائص أخرى تتعلق بمستخدمي المعلومات المالية، وهذا ما يفسر موقع خاصية القابلية للفهم، حيث اعتبرت كحلقة وصل بين خصائص المعلومات وخصائص مستخدميها. ويعتمد الإطار المفاهيمي لـ FASB في ذات الشأن على مفهوم المستثمر الحصيف الذي يتمتع بفهم جيد وقدرة على تحليل المعلومات واستخدامها، فهو مستخدم متخصص أو محلل مالي يتابع التطورات الاقتصادية والمالية ويوازن بين البدائل الإستثمارية من أجل اتخاذ قرار رشيد.

2.2- الملاءمة: يأتي معيار المنفعة للقرار في قمة هرم الخصائص النوعية باعتباره المعيار الحاكم، ويمكن قياس منفعة المعلومة من خلال المقارنة بين موقف المستخدمين قبل تلقيهم لها وموقفهم بعد استقبالها واستخدامها. ويرتبط تحقيق هذه المنفعة بتوفر خاصتين أساسيتين هما الملاءمة والموثوقية، فإذا فقدت أحد هاتين الخاصيتين فلن تكوف المعلومات ذات منفعة لمتخذي القرار.

3.2- الموثوقية: تعتبر الموثوقية الخاصية الثانية بعد خاصية الملاءمة، وقد عرفها FASB على أنها " خلو المعلومات بدرجة معقولة من الأخطاء والتحيز وتمثيلها بصدق ما تزعم تمثيله، وتعنى هذه الخاصية بأمانة المعلومات وإمكانية الوثوق بها والاعتماد عليها في اتخاذ القرار، وتعتبر انعكاسا للادلة الموضوعية أو أسس القياس السليمة التي بنيت عليها تلك المعلومات وهو ما يجعل مثلا ثقة المستخدمينُ في المعلومات للادلة المدققة أكبر من ثقتهم في المعلومات غير المدققة وذلك نتيجة توفر دليل على موضوعيتها وخلوها من الأخطاء وهو تقرير المراجع. ولكي تتصف المعلومات المالية بالموثوقية ينبغي إرساء أسس ومبادئ محاسبية علمية ومقبولة تحكم إعداد وتوصيل القوائم للادلة الثبوتية.

4.2- القابلية للمقارنة: إن تفاعل أو تداخل الخاصيتن الأساسيتين، الملاءمة والموثوقية، ينتج عنه أن المعلومات المالية يجب أن تتصف بقابليتها للمقارنة،كما يتطلبه ذلك من توافر خاصية الثبات في إتباع السياسات المحاسبية، حيث تكون القوائم المالية ذات منفعة إذا كان بإمكان المستخدم أن يجري مقارنات بين النتائج المالية لمؤسسة معينة من سنة لأخرى أو بمقارنة نتائج فترة زمنية معينة لمؤسستين أو أكثر. ويتطلب تحقيق هذه الخاصية استخدام طرق متماثلة من جانب المؤسسات في معالجة نفس الأحداث والعمليات، فاختلاف الأساليب يعطي نتائج مضللة ويؤدي لسوء تخصيص الموارد الاقتصادية.

3- قيود استخدام الخصائص النوعية : ليست كل المعلومات الملائمة أو الموثوق بها تعتبر مفيدة، لأنها قد لا تكون ذات أهمية نسبية تذكر، كما قد تكون تكلفة الحصول عليها أكبر من العائد المتوقع منها، وبالتالي فإنه يتوجب إخضاع المعلومات إلى نوعين من الاختبار:

1.3- الأهمية النسبية: تعتبر الأهمية النسبية قيدا حاكما لجميع الخصائص النوعية وعلى الخصوص خاصية الملائمة ومكوناتها، ويعتبر بند معين في القوائم المالية مهما نسبيا إذا كان إدراجه

أو حذفه مؤثرا في اتخاذ القرار لدى المستخدمين المستهدفين، وبالتالي فالبنود التي تتوفر فيها خاصية الأهمية النسبية يجب الإفصاح عنها بصورة منفصلة، لذلك يمكن اعتبار الأهمية النسبية قيد لحجم المعلومات الواردة في القوائم الدالية.

2.3- قيد المنفعة التكلفة: يعد قيدا على إنتاج وتوصيل المعلومات المالية، حيث ينص على عدم إنتاج أو توصيل المعلومات المالية ما لم تزد منفعتها على تكاليفها، ويواجه تطبيق هذا القيد في الواقع عدة عوائق أهمها عدم القدرة على حصر جميع عناصر التكاليف والمنافع بالإضافة إلى صعوبة القياس الكمي لهذه العناصر بدرجة معقولة من الثقة.

4- الخصائص الشخصية وتأثيرها على جودة المعلومات المحاسبية: إن توفر ممارسين أكفاء لحل المشكلات المحاسبية باستخدام كل من الحكم المهني وتطبيق معايير أخلاقية، سيؤثر بشكل خاص في إعداد الكشوف المالية، وبشكل عام على مصالح الأطراف التي تستعمل هذه الكشوف، فالكفاءة المهنية والسلوك الأخلاقي لهما أهمية بالغة عند إعداد الكشوف المالية، وتتمثل الخصائص الشخصية في[34]:

1.4- الكفاءة : المقصود بالكفاءة أداء المهام على نحو يمكن الاعتماد عليها بما يتفق مع القوانين التنظيمية، والمعايير الفنية بشكل ملائم، فالكفاءة أمرها مجدا لدى مجتمع الأعمال، ولجلب الثقة في الحكم المهني للمحاسبين، وتأكيدها للمصرح لهم بها.

يجب على الهيئات المشرفة على مهنة المحاسبة أن تكون حازمة فيمنح تراخيص مزاولة العمل للمحاسبين، وبوجه عام يجب أن يحصل المحاسب على تعليم جامعي في تخصص المحاسبة، ويجتاز اختبار ويمر بعدد من سنوات الممارسة المحاسبية، كما هو معتمد في الدول المتقدمة.

2.4- السلوك الأخلاقي :إن الاهتمام بالكفاءة المهنية لا يقلل من أهمية الالتزام بالسلوك الأخلاقي أي أداء الشيء على الوجه الصحيح، لتحقيق مطلب السلامة في المعلومات المحاسبية، وأصبح ميثاق السلوك الأخلاقي أو السلوك المهني ضروريا لتوجيه الأنشطة التي يقوم الأعضاء في المنظمات المهنية وعلى الهيئات المشرفة على المهنة أن تولي ذلك بالغ الأهمية.

3.4- الخلو من التحيز :إن خلو المعلومة من التحيز يحقق خاصية الحياد ويمكن التمييز بين نوعان من التحيز:

1.3.4- تحيز في عملية القياس: كما هو الحال عند تطبيق منهج التكلفة التاريخية أساسا لقياس الأحداث الاقتصادية، فهذا القياس يظهر تحيزا لصالح الإدارة اتجاه المساهمين والمستثمرين.

2.3.4- تحيز من قبل القائم بعملية القياس: قد يكون تحيز القائم بالقياس إما مقصودا كما في حالة عدم الأمانة، أو غير مقصود كما في حالة نقص المعرفة أو الخبرة.

ومنه فالكفاءة والسلوك الأخلاقي لدى المحاسب كفيلين بتقليص مقدار مساحة التحيز في الكشوف المالية وبالتالي زيادة درجة الموثوقية في المعلومات التي تحملها هذه الكشوف لمستخدميها.

5- إسهامات معايير الإبلاغ المالي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية: تلعب معايير الإبلاغ المالي دور مهم في تحسين وتحقيق معلومات محاسبية ذات جودة عالية من خلال تقديم القوائم المالية وفق أسس مختلفة:

5-1-القوائم المالية القطاعية: نظرا للتطور الاقتصادي وما تواجهه الشركات من منافسة شديدة دفعت بها إلى التنويع في خطوط الإنتاج أو فتح فروع تابعة للشركة في مناطق جغرافية مختلفة حيث الاختلاف في معدلات الربحية وفرص النمو، وحجم المخاطر التي قد تتفاوت بين قطاعات الأعمال والقطاعات الجغرافية، لذلك تزايد الاهتمام في السنوات الأخيرة للحصول على معلومات إضافية تفصيلا تساهم في تقييم أفضل لأداء الشركات، فكانت الحاجة إلى ظهور القوائم القطاعية والتي تعرف على أنها تقسيم الشركة إلى أجزاء قطاعية سواء قطاعات أعمال أو القطاعات الجغرافية وعرض البيانات المالية القطاعية المجزئة جنبا إلى جنب مع معلومات الشركة الإجمالية، حيث أن توفير المعلومات بهذا الشكل مهم لكافة الفئات المستخدمة لها، وهذا لأهمية المعلومات التي تقدمها القوائم القطاعية سواء لقطاعات الأعمال أو القطاعات الجغرافية، إذ أنها تتضمن محتوى معلوماتي يؤثر في اتخاذ القرارات ويساعد في تقييم أداء الشركات بشكل أفضل، ولقد تطرق IFRS 08 القطاعات التشغيلية والذي يهدف إلى الإفصاح عن معلومات تمكن مستخدم القوائم المالية من تقييم طبيعة الأنشطة التجارية للشركة وأثارها المالية ومختلف البيئات الاقتصادية التي تعمل فيها.

5-2- القوائم المالية ذات الغرض العام: ونظر الصعوبة إعداد أكثر من مجموعة من القوائم المالية مختلفة تلبي كل منها جهة معينة من مستخدمي القوائم المالية يتم إعداد قوائم مالية واحدة تدعي الغرض العام بحيث تلبي تلك القوائم معظم ما تحتاجه الأطراف الخارجية المهتمة بأمر الشركة، ويتم إظهار القوائم المالية وفق مبادئ أساسية لغرض المعلومات وكذلك أسس للاعتراف والقياس.

6- أثر الأدوات المالية : قياسات القيمة العادلة IFRS13 على جودة المعلومات المحاسبية: يجسد هذا المعيار التوجه الحديث لمجلس معايير المحاسبة الدولية بتبني أسلوب القيمة العادلة في قياس الأصول والالتزامات بدلا من التكلفة التاريخية التي أظهرت سلبيات كثيرة.

ويعرف هذا المعيار القيمة العادلة على أنها السعر الذي سيتم استلامه لقاء بيع أصل، أو دفعة لقاء تحويل التزام في عملية منظمة بين متعاملي السوق في وقت القياس . ويتطلب من المؤسسة عند قياس القيمة العادلة أن تحدد العناصر التالية:

- الأصل أو الالتزام المعني بموضوع القياس؛
- تقديم الأساس الملائم للقياس، وهذا فيما يخص الأصول غير المالية؛
- السوق الأساسي للأصل أو الالتزام؛
- تقييم التقنيات الملائمة للقياس، مع الاخذ بعين الاعتبار مدى توفر المعلومات في السوق الاساسي.
- كما يقدم هذا المعيار ثلاثة طرق مستعملة في قياس القيمة العادلة[35]:

1.6- طريقة السوق: تستعمل هذه الطريقة كل من الأسعار والمعلومات الملائمة الأخرى الناتجة عن سوق المعاملات الذي يشمل أصول والتزامات مشابهة أو مماثلة للأصول والالتزامات محل القياس.

2.6- طريقةالتكلفة: تعكس هذه الطريقة المبلغ المطلوب حالي الاستبدال نفس القدرة الخدمية للأصل أو الالتزام محل القياس،أوما تسمى بتكلفة الاستبدال الحالية.

3.6- طريقةالدخل: وتقوم هذه الطريقة على تحويل المبالغ المستقبلية إلى مبلغ حالي واحد، يعكس التوقعات السوقية الحالية للمبالغ المستقبلية، وهذا باستخدام طريقة الاستحداث.

7- الخلاصة:

تعد المحاسبة من أقدم نظم المعلومات في المؤسسة لما توفره من معلومات لكافة المستويات والجهات الداخلية والخارجية من خلال معالجتها للبيانات بأساليب وطرق مختلفة ومتعددة، كما تربطها علاقة مع الأنظمة الفرعية الأخرى ضمن نظام المعلومات الكلي للمؤسسة فهي بذلك تؤدي دورا هاما من منطلق مكانتها الوظيفية والتي تتمثل في عكس الواقع المالي للمؤسسة، ومع دخول المؤسسات في عولمة نشاطاتها الاقتصادية والمالية تماشيا مع عصر الثورة العلمية والتكنولوجية حيث أصبحت المعلومة من أهم العناصر الاقتصادية والمالية للإنتاج، وللتحكم في المعلومة على المؤسسات تصميم نظام معلومات محاسبي وفق أسس علمية حديثة، يعتبر نظام المعلومات المحاسبي من بين العناصر الهامة لنجاح المؤسسة، لما يوفره من معلومات ذات جودة تمتاز بالخصائص النوعية، لم تعد عملية تصميم نظم المعلومات المحاسبية تتم بمعزل عن البيئة الاقتصادية والتركيز فقط على أهداف المؤسسة الداخلية حيث أصبحت المتغيرات الجديدة تفرض على المؤسسة اعتبارات تصميمية تتوافق مع المتطلبات الحديثة ونتيجة لذلك، فقد تزايد الاهتمام في السنوات القليلة الماضية بموضوع التوحيد كالتوافق المحاسبي على الصعيد العالمي.

لم يكن التغير في الممارسة المحاسبية إختياريا بل جاء استجابة لمتطلبات العولمة والانفتاح الاقتصادي بتبني أنظمة محاسبية أكثر مقروئية وانسجام مع الأنظمة الدولية.

-قدرة المعلومات المالية الناتجة عن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية على تلبية حاجيات مستخدميها.

-إن مفهوم القيمة العادلة يساهم في قراءة القوائم المالية من المستعملين الداخليين والخارجيين للمعلومات المحاسبية.

-من جملة ماجاءت به القيمة العادلة قياس التغيرات للبنود المالية والافصاح عنها عكس مفهوم التكلفة التاريخية مما يزيد من جودة المعلومات المالية.

-إن مخرجات نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة تقدم نظرة شاملة عن الوضعية المالية والتي تعتبر مقياس لفعالية الأداء المحاسبي في ظل تطبيق محاسبة القيمة العادلة،ممايعزز من موثوقيتها ويسمح لها بالتأثير على سلوك مستخدميها ويرفع من جودة ونوعية المعلومات المحاسبية.

VI- الإحالات والمراجع :

[1]– خولة حسين حمدان العبودي، **دور التدقيق الخارجي في عملية تحويل المنشأة الاقتصادية من القطاع العام إلى القطاع الخصخصة**، اطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، العراق، 2005، ص: 20.

[2]- أحمدحلمي جمعة، **محاسبة الأدوات المالية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2010، ص: 89.

[3]- فضل كمال سالم،**مدى أهمية القياس والإفصاح المحاسبي عن تكلفة الموارد البشرية وأثره على اتخاذ القرارات المالية**، رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، 2008، ص: 95.

[4]- سامية تادروس ابراهيم، **دراسة تحليلية لمشكلات تحليل عناصر الأصول وتحديد الالتزامات بهدف إعداد الميزانية القومية**،اطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، القاهرة، مصر، 2001، ص: 02.

[5]- حكيمة مناعي، **تقارير المراجعة الداخلية فيظل حتمية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر**، رسالة ماجستير،جامعةالحاج لخضر،باتنة، 2009،ص: 150.

[6]- طلال محمد الحجاوي وآخرون،**أساسيات المعرفة المحاسبية**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2009، ص: 356.

[7]- عبد الجبار حسن عكاشة،**أثر تقويم الأصول غير الملموسة والإفصاح عنها في جودة التقارير المالية للمصارف**، اطروحة دكتوراه،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم، 2014،ص: 80.

[8]- رضوان حلوة حنان،**بدائل القياس المحاسبي المعاصر**، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2004، ص: 13.

[9]- جورج داني الغالي،**طرق ومشاكل المحاسبة عن اندماج الشركات**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2002، ص: 50.

[10]- وصفي عبد الفتاح أبو المكارم،**المحاسبة المتوسطة**، الدار الجامعية، القاهرة، 2000، ص: 108 .

[11]- محمد المبروك أبوزيد،**المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية**،إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2005، ص: 578.

[12]- زوينة بن فرج، **المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعيةالنظرية وتحديات التطبيق**، اطروحة دكتوراه، جامعة فرحات عباس سطيف، 2014، ص: 156.

[13]- Belkaoui, Ahmed Riahi, **Accounting Theory**, 5th edition, Cengage Learning, Formerly Thomson Learning, 2004, p266.

[14]- موفق عبد الحسين محمد، **مدى التزام الشركات العامة بمتطلبات الإفصاح في التقارير المالية**، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد السابع، العدد الثامن عشر، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية،جامعة بغداد،2012، ص: 21.

[15]- حسين علي خشارمة، **مستوى الإفصاح في البيانات المالية للبنوك والشركات المالية المشابهة المندمجة في الأردن – معيار المحاسبة الدولي رقم (30)**، مجلة جامعة النجاح للأبحاث – العلوم الإنسانية، المجلد السابع عشر، العدد الأول، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، ص: 98.

[16]- طارق عبد العال حماد، " **موسوعة معايير المحاسبة الدولية:الادوات المالية"**، الجزء الثالث، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص:45 .

[17]- خالد عبدالرحمن جمعة يونس، **"أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية على عوائد الأسهم- دراسة تحليلية للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية-**، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية،غزة، فلسطين، 2011، ص: 19-20.

[18]- صافي فلوح وعيسى هاشم حسن، **مقال بعنوان:محاسبة القيمة العادلة في شركات التأمين (دراسة تطبيقية)** ، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سورية، المجلد (33) العدد (1)، 2011، ص: 131.

[19]- طارق حماد عبد العال، **مشكلات تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة في البيئة المصرية بالتطبيق على البنوك** ، المجلة العلمية، كلية التجارة، جامعة القاهرة، فرع بنى سويف، العدد الأول، 2002، ص: 258.

[20]- Financial Accounting Standards board "FASB" (2006), "Statement of financialaccounting standards (SFAS) No 157: fair value measurements", Available online at: http://www.fasb/org, 25/7/2018.

[21]-Kaye,T ,**FairMarket Value of stock** , a publication of Fair mark Pressinc, 2000,P: 35.

[22]- Financial Accounting Standards board "FASB"(1991), Statement of financialaccounting standards (SFAS) No 107: Disclosure about fair value of financial instrument, Available online at: http://www/fasb.org/jsp/FASB, 25/07/2018.

[23]- صالح رضا إبراهيم، **أثر توجيه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة علي الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الأزمة المالية العالمية**، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعه الإسكندرية، العدد الثاني، المجلد السادس والأربعون، 2009، ص: 201.

[24]- Financial Accounting Standards board"FASB"(2007),Statement of financialaccounting standards (SFAS) No 159: fair value option for financialassets and financialliabilities, Available online at http://www.fasb.org, 25/07/2018.

[25]- محمد زيدان ابراهيم، **مدى أهمية الإفصاح عن معلومات القيمة العادلة للأوراق المالية لأغراض تشجيع الاستثمار في سوق الأوراق المالية**، القاهرة، جامعة عين شمس،كلية التجارة،المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة،العدد الرابع،2003، ص: 14-15.

[26]- روحيو جدي عبد الفتاح، **محاسبة القيمة العادلة وأثرها على الأزمة المالية العالمية**، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الاردن، 2010، ص: 48-49.

[27]- سحنون بونعجة، نبيل بوفليح،**محاسبة شركات التأمين من منظور معايير المحاسبة الدولية**، الملتقى الدولي السابع حول الصناعة التأمينية – الواقع العملي وآفاق التطوير –تجارب الدول، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 3-4 ديسمبر 2012، ص: 10.

[28]- المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، **المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية**، دار المكتبة الوطنية، عمان، الاردن، 2003، ص: 08.

[29]- سحنون بونعجة،نبيل بوفليح، **محاسبة شركات التأمين من منظور معايير المحاسبة الدولية**، مرجع سابق، ص: 11.

[30]- المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، **المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية**،مرجع سابق، ص: 29.

[31]- نمر عبد الحميد السليحات، **جودة المعلومات المحاسبية وأثرها على اتخاذ القرارات الائتمانية طويلة الأجل في البنوك التجارية**، مجلة الفكر المحاسبي، العدد الثاني، جامعة عين شمس، كلية التجارة، القاهرة، مصر، 2011، ص: 172.

[32]- أحمد بن محمد السلمان، **تطور جودة المعلومات المحاسبية – دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة السعودية**، مجلة البحوث المحاسبية، المجلد الحادي عشر، العدد الثاني، الجمعية السعودية للمحاسبة، الرياض، 2012، ص: 40.

[33]- بولنجيب عادل، **دور المعايير المحاسبية الدولية في تحسين جودة المعلومة المالية-دراسة حالة مؤسسة ALEMO الخروب ولاية قسنطينة**، مذكرة ماجستير مقدمة بجامعة قسنطينة 2، 2014، ص ص: 72-75

[34]- نوي الحاج، **مقاربة جودة المعلومات المحاسبية في النظام المحاسبي الجزائري**، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 09 ، جامعة الشلف، 2013، ص: 38.

[35]- http://www.iasplus.com/en/standards/standard49 consulté le 25/07/2018.